Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

Kingdom of the Netherlands

LEBANON
POVERTY AND EQUITY ASSESSMENT 2024
Weathering a Protracted Crisis

ملخص تنفيذي

يقدّم هذا التقرير تقييمًا للوضع الراهن للفقر وعدم المساواة في لبنان. ويوثّق تأثير الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها على الأسر، بعد أن دخلت عامها الخامس، فضلًا عن سبل استجابة تلك الأسر لتداعياتها، ويبحث في تأثير الأزمة مبدئيًا على ديناميات سوق العمل في البلاد. ويهدف التقرير إلى أن يكون مرجعاً مفيداً لصنّاع السياسات والباحثين والمنظمات العاملة على تحديد التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الجوانب في لبنان، والتصدي لها[1].

اتّساع رقعة الفقر و انعدام المساواة في لبنان

لقد ارتفعت معدلات الفقر النقدي في لبنان بمقدار ما يزيد عن ثلاثة أضعاف عمّا كانت عليه منذ أكثر من عقد. وكشفت البيانات المستمدة من دراسة استقصائية جديدة للأسر المعيشية[2] شملت السكان المقيمين في خمس محافظات، وهي عكار وبيروت والبقاع وشمال لبنان ومعظم جبل لبنان، عن ارتفاع معدلات الفقر القائم على الاستهلاك في المناطق المشمولة من 12 في المئة عام 2012 إلى 44 في المئة عام 2022[3]. كما تبيّن أنّ واحدًا من أصل ثلاثة أفراد من اللبنانيين المقيمين في هذه المحافظات الخمس يعاني من الفقر في عام 2022، ما يشكل ارتفاعًا من نسبة 11 في المئة في العام 2012[4]. ولم تتزايد نسبة اللبنانيين الفقراء فحسب، بل باتوا أيضًا يغرقون أكثر فأكثر في الفقر. فقد ارتفع عمق فقرهم أو الفجوة الفقرية

[1] تنويه: تغطي إحصاءات الفقر لعام 2022 محافظات عكار وبيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان فقط. ويؤدي عدم توفر بيانات مقابلة عن محافظات بعلبك الهرمل والنبطية وجنوب لبنان إلى تقييد التقييم التجريبي للفقر في هذه المناطق، وبالتالي على صعيد البلد بأكمله.

[2] تمّ إجراء الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية في لبنان، والممولة بالتشارك بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الفترة الممتدة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وأيار/مايو 2023. وقد شملت اللبنانيين والسوريين وسواهم من الرعايا (باستثناء الفلسطينيين في المخيمات والتجمّعات). وقد جمعت الدراسة بيانات تتعلق بالخصائص الديموغرافية والتعليم والصحة والتوظيف والنفقات والأصول والدخل واستراتيجيات التكيّف، من بين أمور أخرى. بينما كان الهدف من الاستطلاع أن يكون تمثيلياً على المستوى الوطني، لم يتمكن الفريق من إجراء المسح في عدة مناطق، بحيث اقتصرت العينة النهائية على نحو 4,200 أسرة موزعة على خمس محافظات.

[3] إن عدم توفر بيانات المراقبة لعام 2022 في محافظات بعلبك الهرمل والنبطية وجنوب لبنان يحول دون إجراء تقييم دقيق لحالة الفقر في تلك المناطق، وبالتالي يؤثر على التقييم الإجمالي على صعيد البلد بأكمله.

[4] في أعقاب الأزمة، باتت شريحة أوسع من الأسر اللبنانية تشعر بأنها أكثر فقرًا مقارنةً بما يتمّ قياسه موضوعيًا باستخدام البيانات. وعندما طُلِب من هذه الأسر تصنيف وضعها الاقتصادي، اعتبرت نحو ثلاث من أصل خمس أسر لبنانية نفسها إما فقيرة أو فقيرة جدًا، بما في ذلك ما يقارب 30 في المئة من الأسر التي تشغل أعلى 20 في المئة من سلم التوزيع (نصيب الفرد من الاستهلاك).

–أي الحدّ الأدنى للمبلغ المالي المطلوب لرفع مستوى الإنفاق لدى الفقراء إلى خط الفقر، والمحتسب على شكل نسبة من هذا الأخير – من 3 في المئة عام 2012 إلى 9.4 في المئة في عام 2022.

تمّ اعتماد خط فقر جديد غير رسمي لعام 2022 يعكس بشكل أفضل السلوك الاستهلاكي لدى الأسر في ظلّ استمرار الأزمة الاقتصادية. لقد أصبح خط الفقر الوطني الحالي قديمًا نظرًا لاعتماده على أنماط الاستهلاك العائدة لعام 2012، التي لم تعد تعكس الواقع والظروف التي تواجهها الأسر في لبنان اليوم. فقد ارتفعت الأسعار بوجه عام بحوالي 15 ضعفًا خلال العقد الماضي، ما أدّى إلى تآكل القدرة الشرائية للمدخول المقوّم بالليرة اللبنانية. تعكس بيانات الدراسة الاستقصائية أيضًا هذا التغيير في أنماط الاستهلاك – إذ تستهلك الأسر اللبنانية المقيمة في المحافظات المشمولة بالدراسة عام 2022 ثلث كمية اللحوم والمأكولات البحرية (المستوردة بغالبيتها) المستهلكة منذ عقد مضى، فيما ارتفعت نسبة استهلاك الخبز والحبوب ذات الأسعار المعقولة بمقدار 20 بالمئة وأكثر.

الشكل ES1: ارتفعت معدلات الفقر في لبنان بمقدار ثلاث أضعاف مقارنة بما كانت عليه منذ عقد

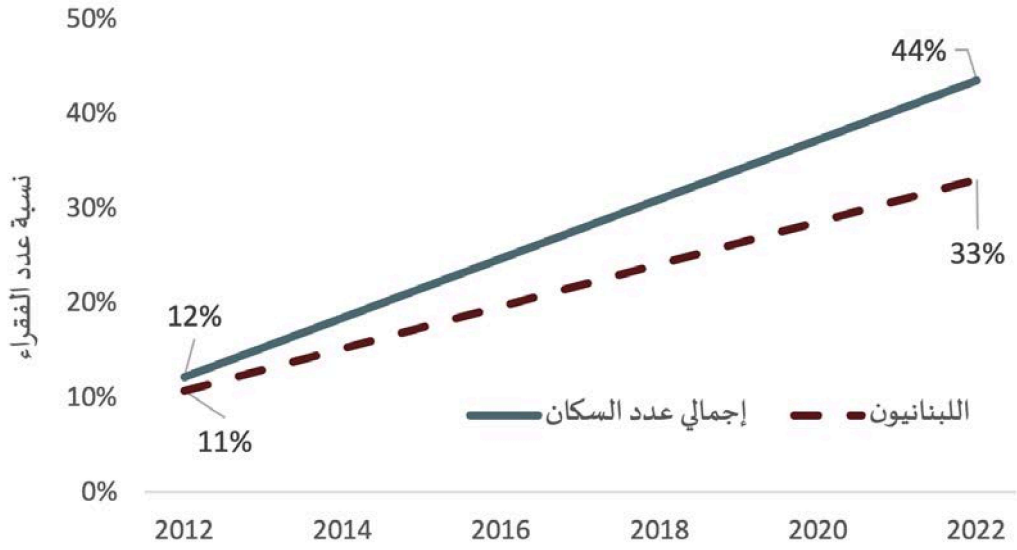

ملاحظة: تقتصر التقديرات على الأسر في محافظات عكار وبيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان.
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي باستخدام مسح ميزانية الأسرة في لبنان 2012/2011 والدراسة الاستقصائية للأسر في لبنان 2022/2023.

يتوزّع الفقر بشكل غير متساوٍ في مختلف أنحاء البلاد ويتزايد بوتيرة متسارعة في الشمال. بالنسبة للبنانيين، تتراوح معدلات الفقر من 2 في المئة في بيروت وصولًا إلى 62 في المئة في عكار. وقد شهدت محافظتا شمال لبنان وعكار، اللتان تضمّان نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي، زيادة عالية في معدلات الفقر مقارنةً بعام 2012. يُعدّ عمّال الزراعة الأشدّ فقرًا بين شرائح السكان، يليهم العاملون في قطاع البناء.

الشكل ES2: تستهلك الأسر اللبنانية كميات أقل من اللحوم والخضراوات والفواكه، وكميات أكبر من الخبز والحبوب مقارنةً بالعقد الماضي

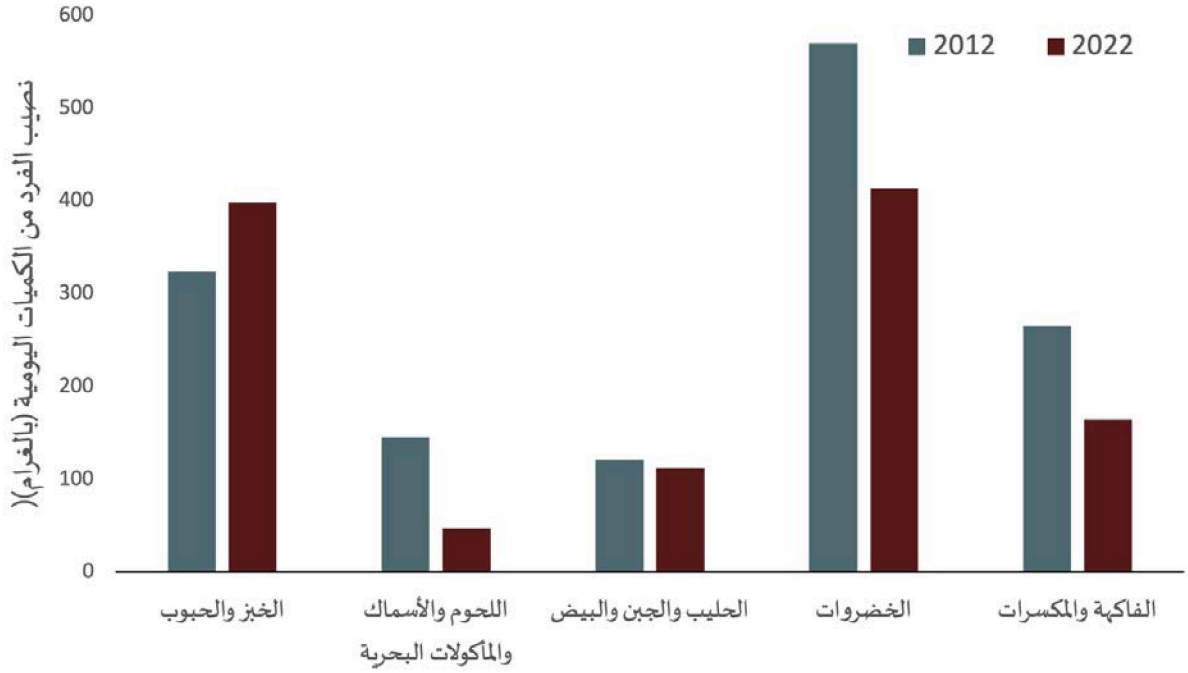

ملاحظة: تقتصر التقديرات على الأسر في محافظات عكار وبيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان.
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي باستخدام مسح ميزانية الأسرة في لبنان 2012/2011 والدراسة الاستقصائية للأسر في لبنان 2022/2023.

كما يبدو أن التفاوت في الدخل آخذ في الارتفاع بين اللبنانيين. فقد أفادت التقارير أنّ لبنان سجّل أحد أعلى المستويات من حيث تفاوت الدخل في عام 2014، إذ احتلّ المرتبة 129 من أصل 141 بلدًا على المستوى العالمي من حيث ارتفاع معدلات التفاوت في الدخل. وتبيّن أنّ أعلى واحد في المئة وعشرة في المئة من البالغين قد حصلوا على نسبة 25 في المئة و55 في المئة من الدخل الوطني على التوالي. كما تشير بيانات الدراسة الاستقصائية لعام 2022 إلى أنّ التفاوت في دخل الفرد لدى الأسر اللبنانية، الذي تمّ قياسه باستخدام مؤشر جيني Gini، ارتفع من معدل 0.4 عام 2012 إلى 0.6 في المحافظات الخمس.

تعاني الأسر من انخفاض حاد في قدرتها الشرائية منذ بدء الأزمة المالية والاقتصادية عام 2019

إنّ حالة التخبّط طوال خمس سنوات جراء الأزمة الاقتصادية قد أثّرت سلبًا على شرائح المجتمع كافة ما عدا أغناها، ممّا ساهم في تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي. فقد استمرت نسبة التضخم السنوي بتسجيل رقم ثلاثي منذ العام 2021، بفعل تراجع العملة التي فقدت 98 في المئة من قيمتها التي كانت عليها ما قبل اندلاع الأزمة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023.

ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أخذت مشكلة انعدام الأمن الغذائي تتفاقم، وهي لم تتسبّب بتقليص حجم المشتريات الغذائية وحسب، بل فرضت أيضًا تحوّلًا في النظام الغذائي المعتمد. وفي هذا الإطار، سجّلت نسبة 32 في المئة تقريبًا من الأسر الفقيرة المشمولة في الدراسة الاستقصائية 2022/2023 معدلات دون المستوى المقبول من حيث الاستهلاك الغذائي، والمستخدَمَ لتقييم التنوع الغذائي وتواتر الاستهلاك والأهمية التغذوية النسبية لمختلف المجموعات الغذائية. وأشارت نسبة 83 في المئة تقريبًا من كافة الأسر المشمولة في المقابلات إلى أنها كانت قد اعتمدت في غذائها على مأكولات أرخص أو قلّما تفضّلها، أقله في أحد الأيام السبعة التي سبقت مقابلتها. وكانت الأسر الفقيرة أكثر عرضة بمرتين من الأسر غير الفقيرة لاحتمال خفض حصص الوجبات أو تقليل عدد الوجبات أو اقتراض الطعام أو الاعتماد على المساعدة من الأقارب أو الأصدقاء، وبأربع مرات تقريبًا لاحتمال أن يقوم أحد أفرادها البالغين بالإحجام عن تناول الطعام من أجل إطعام أولاده.

الشكل ES3: تتقاضى أعلى 20% من الأسر اللبنانية ما لا يقلّ عن نصف قيمة دخلها الإجمالي بالدولار

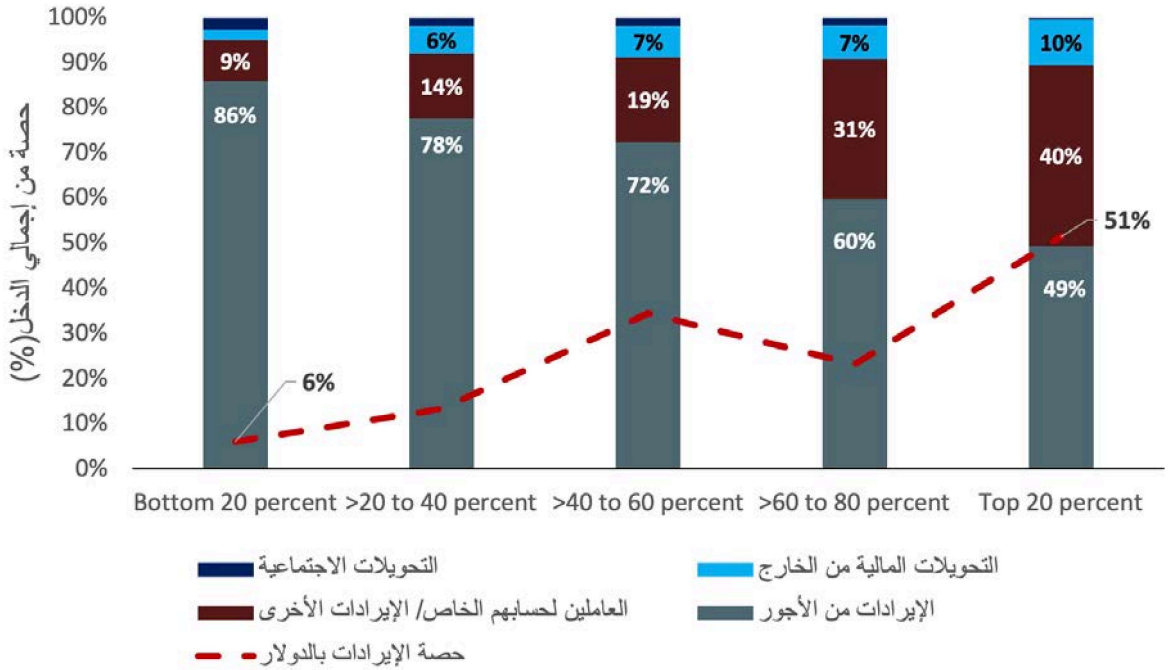

ملاحظة: تقتصر التقديرات على الأسر في محافظات عكار وبيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان.
المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي باستخدام الدراسة الاستقصائية للأسر في لبنان 2022/2023.

يرزح معظم السكان تحت رحمة التضخّم المرتفع. في ظلّ استمرار الأزمة، يتجه لبنان بوتيرة متسارعة نحو اعتماد الدولرة والاقتصاد النقدي، ما يشكّل خطرًا على النمو الاقتصادي مستقبلًا، إنّما يحمي في الوقت الحاضر الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم كليًا أو جزئيًا بالعملة الأجنبية. تتقاضى الأسر اللبنانية التي تشغل أعلى 20 في المئة من التوزيع أكثر من 50 في المئة من قيمة دخلها الإجمالي بالدولار الأميركي، ما يحصّنها فعليًا ضدّ تداعيات التضخم الناجم عن تدهور قيمة العملة الوطنية. ويعتبر

كسب الدولارات شكلًا من أشكال تعديل الأجور الذي يسهم في الحفاظ على القدرة الشرائية لدى أصحابها، ما يزيد الشرخ بين الفئات التي بإمكانها الحصول على الدولار الأميركي وتلك التي لا تحصل عليه. في المقابل، تتقاضى نسبة 20 في المئة من الأسر في أدنى التوزيع 6 في المئة من دخلها بالدولار على أبعد تقدير، ما يعرّضها أكثر فأكثر لمشاكل التضخم المتعاظم.

وكانت الأزمة قد أرغمت الأسر على انتهاج مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيّف في محاولةٍ منها لتأمين مستوى معيشي مقبول. وشملت تلك الاستراتيجيات سحب أموال من المدخرات الشخصية، وطلب المساعدة من مصادر متعددة، والاقتراض، وخفض النفقات، لا سيما تلك المرتبطة بالشق الغذائي. فأفادت قرابة 87 في المئة من الأسر المشمولة بدراسة العامين 2023/2022 بأنها استعانت بمدخراتها. بالإضافة إلى ذلك، التمست 58 في المئة من الأسر المساعدة من الأقارب والأصدقاء، فيما لجأت 65 في المئة إلى جهات أخرى أو هيئات غير حكومية للحصول على المعونة، وقد حصلت 40 في المئة منها على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مؤسسات رسمية فيما لجأت 68 في المئة إلى مراجع غير رسمية. واضطرت ثلاث من أصل خمس أسر إلى عصر نفقاتها الغذائية، فيما عمد أكثر من نصفها إلى خفض الإنفاق على المواد غير الغذائية الأساسية كالبنزين والمرافق الخدماتية. فتأثرت النفقات الصحية سلبًا في ثلث عدد الأسر.

أبدت الأسر التي يرأسها أفراد تخطوا مرحلة التعليم الثانوي قدرة أكبر على مواجهة الفقر، شأنها شأن الأسر التي تلقّت تحويلات مالية من الخارج. وبافتراض تساوي جميع العوامل الأخرى، انخفضت احتمالات المعاناة من الفقر في 2022/2023 لدى الأسر التي يحمل أربابها مؤهلات ما بعد التعليم الثانوي، ما يُبرز أهمية الاستثمارات في رأس المال البشري السابقة، وحتى المستقبلية، في تنمية القدرة على الصمود، لا سيما في فترة الأزمات. لطالما كان لبنان يتلقى تحويلات مالية من أبنائه في الاغتراب، إلا أنّ هذه التدفقات باتت اليوم تؤدّي دورًا محوريًا متزايدًا في الحدّ من إفقار شعبه.

لقد تضرّرت الأسر السورية بشدة من الأزمة. فبعد أن كان عدد المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما دون 5,000 شخص في نهاية العام 2011، ارتفع عدد النازحين السوريين المسجلين إلى 1.1 مليون بحلول منتصف عام 2015، وسط تقديرات بأن يبلغ عددهم نحو 1.5 مليون اليوم، وبأن يشكّل ما يقارب ربع عدد سكان البلاد (المقدّر)، مسجّلًا بذلك أعلى نسبة في العالم. وقد خفّفت أسواق العمل المجزّأة بمعظمها، من وطأة هذه الزيادة الديموغرافية على مخرجات سوق عمل اللبنانيين. وتعتبر الأسر السورية أشدّ فقرًا نسبيًا، عبر جميع المقاييس والمؤشرات المماثلة المتعلقة بالرفاهية، إذ يعيش تسعة من أصل 10 سوريين تقريبًا تحت خط الفقر في عام 2022، فيما سجّلت نسبة 45 في المئة من الأسر السورية الفقيرة معدلات دون المستوى المقبول من حيث الاستهلاك الغذائي. ويعاني السوريون في سنّ العمل من تدني مستوى تحصيلهم العلمي، أمّا مَن كان منهم يعمل، فيتولّى وظائف غير رسمية منخفضة الأجر وأقلّ ثباتًا، ما يسهم في تعريض أسرهم لحالة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الآفاق المستقبلية

لا بدّ من إجراء الإصلاحات المالية الكلية والشاملة الملحة من أجل وقف التدهور الحاصل في المستويات والظروف المعيشية. هذا فضلًا عن أنّ تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين فرص العمل الرسمية، وأمكانية الوصول إلى هذه الفرص من خلال وسائل النقل العام ذات التكلفة المنخفضة، يندرج في إطار التدخلات الحاسمة التي تساعد في تخفيف حدة الفقر، وتقليص فجوة التفاوت، والاستمرار في تحسين القدرة على الصمود في المديين المتوسط والبعيد. تساعد الجهود المبذولة لاستهداف الفقراء بشكل أفضل، وتوسيع تغطية برامج المساعدة الاجتماعية وتعميقها، في ضمان حصول الأسر المحتاجة على الموارد الأساسية، بما فيها المواد الغذائية اللازمة والرعاية الصحية والتعليم. ومن شأن تزويد الأسر الفقيرة بإمكانية الحصول على التعليم الجيد أن يساعد في بناء جيل أكثر قدرةً على الصمود. كما أنّ توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتأمين الصحي بكلفة مقبولة سيساعد في تخفيف العبء المالي على الأسر الفقيرة. من الضروري تيسير استخدام وسائل النقل العام بشكل أكبر وبكلفة ميسّرة، لأنّ عدم توفرها شكّل أحد العوامل التي تحدّ من وصول الأولاد إلى المدارس، ومن حصول أفراد الأسرة فعليًا على الرعاية الصحية. هناك حاجة إلى اعتماد نهج متعدد الأوجه لزيادة نسبة الوظائف الرسمية المتاحة في البلاد، وذلك من خلال إصلاحات تنظيمية، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتحسين توفر المعلومات عن سوق العمل، و تطبيق معايير العمل ودعم رواد الأعمال.

ثمة حاجة إلى بيانات أكثر شمولًا و انتظاماً لرصد رفاه الأسر. تثير الأزمة المستمرة الحاجة الملحة إلى تتبُّع طبيعة تطوّر رفاه الأسر بشكل أفضل، مما يساعد في تقييم تأثير سياسات التخفيف من التداعيات وتطويرها. وتلعب إدارة الإحصاء المركزي (CAS) وهي الوكالة الإحصائية الوطنية، دورًا حيويًا في جمع وتحليل البيانات الدورية والدقيقة والقابلة للتنفيذ، وضمان تغطية الدراسات الاستقصائية على نطاق البلد، وفي التحديث اللاحق لخط الفقر الوطني.